جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لفترة 2021/2019

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة

إعداد الطالبة:

- إكرام نسرين شرقي

إشراف الأستاذ :

* د/ محمد بن عيشوش

السنة الجامعية : 2023/2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة على أفضل النبيين محمد الصادق الأمين عليه صلوات ربي وأفضل التسليم أما بعد..

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي: " **محمد بن عيشوش**" "الذي حمل على عاتقه مهمة الإشراف على هذا البحث فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بتشكراتي إلى اللجنة التي ستتولى مناقشة هذا البحث .

كما لا أنسى أتقدم بالشكر إلى

الدكتور " غزازي عماد " على مساعدته في إتمام هذا البحث



قل هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ

سورة الزمر الآية 09

و إلى هنا تنتهي مسيرتي الدراسية ، الحمد لله بنعمته تتم الصالحات ، حققت حلمي الذي لا طالما كنت أسعى من اجله ومن أجل إسعاد والدي وكل أحبتي من بعيد و قريب

أهدي ثمرة جهدي إلى **أمي** و **أبي** إن كلمات دعائي لا توافي حقكم وقدركم فأترك الأمر لتقدير العليم الحكيم ليقدم لكما ما يسر قلوبكما في الدنيا و الآخرة

إلى إخوتي : أمين وزوجته إيمان ، فريد ، عبدو، و أخر عنقود العائلة ابن أخي زينو وضرار.من أجمل الهدايا التي قدمتها لي عائلتي ، أسأل الله أن يحفظكم ويرعاكم

إلى رفيقات دربي هم العون والسند والفرحة أشكركن على وقفتكن بجانبي دوما : فرح ، أمينة، أية ، رانية ، عائشة ، ونرجس و ابنة خالتي نرجس .

أشكر كل من ساعدني من قريب وبعيد على إنجاز هذا العمل



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	/
الإهداء	/
مقدمة	أ. ب.ج. د
الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك التجارية والحوكمة البنكية	
تمهيد	08
المبحث الأول : مدخل عام للبنوك التجارية	09
المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية	09
أولا : تعريف البنك	09
ثانيا : تعريف البنوك التجارية	10
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية	12
المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية	16
المبحث الثاني : مدخل إلى الحوكمة البنكية	20
المطلب الأول : ماهية الحوكمة البنكية	20
أولا : مفهوم الحوكمة البنكية	20
ثانيا : الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك	21
المطلب الثاني : أهمية و أهداف الحوكمة البنكية	23
أولا : أهمية الحوكمة البنكية	23

ثانيا : أهداف الحوكمة البنكية	24
ثالثا: محددات الحوكمة البنكية	25
المطلب الثالث : مبادئ الحوكمة البنكية	27
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للأدء المالي للبنوك التجارية	
• تمهيد	34
المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي للبنوك التجارية	35
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك التجارية	35
اولا : مفهوم الأداء	35
ثانيا : مكونات الأداء	36
ثالثا : أنواع الأداء	37
رابعا : تعريف الأداء المالي	37
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	40
أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك	40
ثانيا : مراحل تقييم الأداء المالي	42
المطلب الثالث : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي	45
أولا : أهمية عملية تقييم الأداء المالي	45
ثانيا : أهداف عملية تقييم الأداء المالي	47
ثالثا : الجهات المستفيدة من التحليل المالي للبنوك التجارية	50

المطلب الثاني: معايير كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية	51
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية	54
أولا : مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية	54
ثانيا : أساليب تقييم الأداء المالي	62
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث : الحوكمة و الأداء المالي في BNA	67
المبحث الأول : نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري	69
المطلب الأول : نشأة البنك الوطني	69
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	70
المطلب الثالث : أهم الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري	73
المبحث الثاني : الحوكمة في BNA وتحليل المؤشرات الأداء المالي	76
المطلب الأول : واقع الحوكمة في البنوك التجارية	76
المطلب الثاني : التحليل باستخدام المؤشرات الربحية و مؤشر توظيف الأموال	78
أولا : التحليل باستخدام مؤشر الربحية	78
ثانيا : التحليل باستخدام مؤشرات توظيف الأموال	79
المطلب الثالث : التحليل باستخدام مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة	80
أولا : التحليل باستخدام مؤشر كفاية رأس المال	80
ثانيا : التحليل باستخدام مؤشر السيولة	80

خلاصة الفصل	82
خاتمة	84
قائمة المراجع	88
الملاحق	95

قائمة الجداول :

قائمة الجداول	الصفحة
جدول رقم 1 : مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري في الفترة 2019-2021	78
جدول رقم 2: مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2019-2021	79
جدول رقم 3: مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري للفترو 2019-2021 .	80
جدول رقم 4 : مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2021	80

قائمة الأشكال:

قائمة الأشكال	الصفحة
شكل رقم 01 : النشاطات الأساسية للبنوك التجارية	19
شكل رقم 02 الحوكمة المصرفية وفق بنك التسويات الدولية BIS.	29
شكل رقم 03 : مبادئ الحوكمة المصرفية وفق OECD.	31
شكل رقم 04 : العلاقة بين الكفاءة والفعالية للأداء.	36
شكل رقم 05: مراحل تقييم الأداء .	42

قائمة الملاحق :

قائمة الملاحق	الصفحة
ملحق رقم 01 : ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2019	95
ملحق رقم 02 : جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019.	96
ملحق رقم 03 : ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2020.	97
ملحق رقم 04 : جدول حساب النتائج البنك الوطني الجزائري لسنة 2020.	98
ملحق رقم 05: ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2021 .	99
ملحق رقم 06: جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2021 .	101

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور حوكمة البنوك في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، من خلال دراسة حالة بنك BNA للفترة (2019/2021) بالتعرض لتحليل مؤشرات الأداء المالي للبنك ، واتباع المنهج الوصفي التحليلي

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تبني الحوكمة البنكية والتحسن المستمر لأداء البنوك وبينت مؤشرات الأداء المالي لبنك BNA وتحقيق مؤشرات أداء مقبولة ولائمة ومصرفية مواكبة للمعايير المصرفية العالمية .

الكلمات المفتاحية :

الحوكمة ، البنكية البنوك التجارية، الأداء المالي ، بنك .BNA

ABSTRACT :

The aim of this study is to examine the role of bank governance in improving financial performance in commercial banks through a case study of BNA Bank for the period (2019-2021), by analyzing the financial performance indicators of the bank and following the descriptive analytical approach.

The study found a relationship between the adoption of bank governance and the continuous improvement of bank performance. The financial performance indicators of BNA Bank demonstrate the achievement of acceptable performance indicators and banking solvency in line with international banking standards.

***KEYWORDS*:**

Banking governance, commercial banks, financial performance, BNA Bank

مقدمـــــــة

مقدمة :

تقوم البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية للبلد ، من خلال قيامها بتعبة المدخرات وتوجيهها لتمويل الاستثمارات التنموية ، وتنعكس سلامة هذه البنوك على سلامة واداء الاقتصاد ككل .

إن البنوك كغيرها من المؤسسات الأخرى تتأثر المتغيرات الاقتصادية ، وتعمل على المحافظة على سلامتها وتطوير أدائها لاسيما في ظل التحول نحو العولمة المالية وما تبعها من استخدام أدوات مالية جديدة ، و التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية .

لقد تزامنت التطورات السابقة مع بروز موجة من الأزمات المالية و المصرفية ن أشدها ما حدت سنة 2008 وما تعرف بالازمة المالية العالمية ، و التي أدت الى اثار سلبية على اقتصاديات الدولة .

تعد الحوكمة أحد أهم الاليات لمواجهة الازمات المصرفية ، وحماية البنوك من المخاطر و الافلاس ، فحوكمة البنوك تعمل بصفة أساسية على حماية و ضمان حقوق المساهمين و كافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطين بأعمال البنوك من خلال إحكام الرقابة و السيطرة على أداء البنوك ، وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الدارة و المساهمين في البنك من جهة و اصحاب المصالح من جهة أخرى تعمل البنوك على توفير الثقة و السلامة و الشفافية الفعالة و السليمة للعمليات المصرفية من خلال ايجاد نظام فعال لحوكمة البنوك ، حيث تعمل هذه الاخيرة على تحسين كفاءة و أداء الأعمال المصرفية كما يؤدي الى مكافحة الفساد ، فالهدف من اليات الحوكمة هو تحسين الأداء المالي للبنك ، وأن عدم الاستقرار المالي لها قد يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي ، ومن ثم ينعكس سلبا على اقتصاد البلد ، وهذا ما كان جليا في الأزمة المالية عام 2008 .

في الجزائر ، يعتبر مصطلح حوكمة البنوك حديثا نسبيا ، اذ تحاول البنوك التجارية الجزائرية التكيف مع المعايير المصرفية العالمية وفي مقدمتها معايير بازل 2 وبازل 3 ، وما تقتضيه هذه المعايير من ضرورة التقيد بمبادئ الحوكمة لتحسين أدائها المالي .

- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي : **ما هو أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما علاقة الحوكمة بالبنوك ؟
- ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل تساهم الحوكمة في رفع الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

- فرضيات الدراسة :

- تشير حوكمة البنوك الى الادارة الرشيدة وتعكس سلامة البنك .
- تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة .
- تساهم الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية وخاصة بنك BNA.

- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- توضيح أهمية اثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للبنوك

- افادة مسؤولي البنوك التجارية في الجزائر بمستوى الحوكمة فيها والسياسات الكفيلة لجعلها تتمتع بالأداء المالي من خلال تطبيق آليات الحوكمة .

- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية :

- حصر أهم وظائف البنوك التجارية .
- إبراز أهمية ومبادئ الحوكمة البنكية.
- التعرف على أداء البنوك في الجزائر.
- التعرف على مدى تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية.

- منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف الإطار النظري للبنوك التجارية و مفهوم الحوكمة البنكية و مؤشرات أداء المالي وتحليلها خلال الفترة(2019-2021) .

-الدراسات السابقة :

* **دراسة(ساسي نور الدين وجبوري احمد 2021)**بعنوان واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية .

* هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الحوكمة البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها على مستوى البنوك التجارية خاصة وان البلاد شهدت عدة أزمات مثل : أزمة بنك الخليفة وأزمة الشركة الجزائرية *

* للبنوك حيث توصلت الدراسة ان تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية لايزال في مرحلته الأولية الا انه يجب تدعيم التجربة الخاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة .

* **دراسة(لعروسي قرين زهرة شريط صلاح الدين 2014)** بعنوان اثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية

* هدفت الدراسة الى إبراز أهمية حوكمة الشركات خاصة في الوقت الراهن لما تعود به من نفع على البنوك و الشركات و المجتمع، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية وتوصلت الدراسة ان مفهوم الحوكمة لا يزال مبهما لبعض الشيء لدى الكثير من فئات المجتمع .

دراسة(سعيدي يحي 2013) بعنوان تقيسم الأداء البنوك العمومية باستخدام النسب المالية.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية وذلك عن طريق استخدام الأساليب العلمية من اجل الوقوف على الانحرافات الاختلالات وتوصلت الدراسة إلى من اجل زيادة مستوى الفعالية والكفاءة ينبغي الاستغلال الأمثل للموارد من شانه تحقيق الأهداف بين إدارة البنك والأطراف الخارجية ذات اهتمام .

-هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي قمنا بها قمنا بتخصيص ثلاث فصول لهذا البحث كما يلي :

الفصل الأول : خصص لـ الإطار النظري للبنوك التجارية والحوكمة البنكية حيث وضعنا في المبحث الأول الذي كان باسم عموميات حول البنوك التجارية الذي يشمل تعريف البنوك التجارية ونشأتها وكذلك

أهم وظائفه ثم أهمية البنوك التجارية ، ثم تطرقنا إلى المبحث الثاني باسم مدخل إلى الحوكمة البنكية من خلال تعريفها وأهمية وأهداف الحوكمة البنكية كما تطرقنا إلى أهم مبادئ الحوكمة البنكية .

الفصل الثاني : المعنون باسم الإطار المفاهمي للأداء المالي للبنوك التجارية حيث تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية الأداء المالي ممن خلال تعريف الأداء وتقيم الأداء المالي ومراحله وأهميته وكمبحث ثاني تطرقنا إلى التحليل مالي واهم معايير الأداء المالي وكذلك كيفية التحليل باستعمال المؤشرات الأداء المالي

الفصل الثالث : خصص للحوكمة والأداء المالي في بنك BNA، حيث قسم غلى مبحثين ، المبحث الأول ، نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني الحوكمة وتحليل مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة (2021/2019).

الفصل الأول
الإطار النظري للبنوك التجارية والحوكمة البنكية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من اهم المؤسسات المالية التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات كما تعد البنوك التجارية جزءا اساسيا من النظام المصرفي في العديد من الدول ، كما تتميز البنوك التجارية بقدرتها على توفير سيولة و توفير الخدمات المصرفية الأساسية و الائتمان ودعم النمو الاقتصادي ومساهمتها في تنمية الافراد والشركات ، فالحوكمة البنكية هي مجموعة من المبادئ و الممارسات التي تنظم ادارة ورقابة البنوك وتضمن توجيهها واشرافها بطريقة فعالة و شفافة فهي تعد اساسية لنجاح البنوك و استقرار نظامها المالي .

و للالمام أكثر بالموضوع تطرقنا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي :

المبحث الاول : عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني : مدخل الى الحوكمة البنكية

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها حول قبول مختلف الودائع و منح الائتمان، مما تسمح هذه العملية بخلق النقود والائتمان، فهي توفر للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم و فرصا تمويلية عديدة للمقترضين .

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية

أولا : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

1- تعريف البنك :

تعددت تعاريف البنوك من حيث الصياغة لكنها تصب في معنى واحد ومن بين التعاريف نجد :[1]

- أصل كلمه بنك هي Bank كلمة أجنبية ترجمت إلى العربية، وتقي المنظدة الذي كان يجلس عليها الصراف المتخصص تحويل العملة وتجميع الأموال من الذين لديهم فائض، وتقديمها إلى من يحتاجون إليها ومن ثم يتم تأسيس منشآت خاصة تعمل عمل هؤلاء الصرافون فظلت كلمة بنك هي الاسم المميز لهذه المنشآت وشاع استخدامها على هذا النحو وسميت بالبنوك.
- كما عرف ايضا انه مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية لتجميع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها لمن يستطيع ويرغب الإستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق الإستثمار.[2]

[1] محمد السيد الناوي ، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية ، عرض ةتحليل واتجاهات للتطوير ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2003 ، ص 13

[2] خالد أمين عبد الله "العمليات البنكية الطرق المحاسبية الجديدة " ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000.

2 – تعريف البنوك التجارية:

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

* يمكن تعريف البنك التجاري بأنه "المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و تقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح". [1]

* هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات التنمية و الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

* يعرف قانون النقد و القروض في مادته(114) البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية و العادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون،بحيث يتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك و هي تنحصر فيما يلي:[3]

– العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور.

– القيام بمنح القروض.

– توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

---

[1] سليمان بوذياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص113.

[2] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص24.

[3] قانون النقد والقرض، 90–10.

يمكننا تعريف البنوك التجارية على أنها حلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي تقوم بها المؤسسات المالية والنقدية.

ثانيا : نشأة البنوك التجارية:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق.م أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع و منح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلات بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثقها وهي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك مع عمولة.[1]

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يسحب و إن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام،و بتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا و أصبح البنك يقدم فائدة للمودعين و يقرضها بنسب عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما

[1] أحمد حشيش عادل، "اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، كلية الاقتصاد، 1996، ط3، ص28.

جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما يجعل بظهور القوانين المنظمة بعمل البنوك و لقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية. [1]

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1517 ثم بنك أمستردام عام 1609 ولقد أدى تطوير و زيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين للاستهلاك ،بل تنوعت عمليات و مهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.

ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة لأموال ضخمة بدأت البنوك تعتبر جهاز فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات و إقراضها لرجال الصناعة فأصبحت وسيط ماليا بين المستثمرين والمدخرين.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف المختلفة بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية و ستتطرق إليها فيما يلي:

1- خلق نقود الودائع:

يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع أنواع النقود انتشار في المجتمعات الحديثة، فالفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص24.

[2] رشاد العصار رياض الحلبي ، " النقود و البنوك " ط1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 ، ص 63.

2- قبول الودائع:

يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية حيث يتم خلق النقود الإئتمانية عن طريق هذه الودائع و هي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية،و يلاحظ أن الودائع على أنواع مختلفة و هي:[1]

2-1- الودائع الجارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها بدون إنذار سابق.

2-2- الودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة المتفق عليها.

2-3- الودائع بإخطار: وفيها يخطر المودع بنكه برغبته في السحب في مدة زمنية متفق عليها.

2-4- ودائع الادخار: شبه الودائع الجارية في عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق إنذار و لكن بفرق أنه يتم الإيداع مقابل فائدة تدفع للمودع و في أوقات معينة متفق عليها سابقا.

يمكن القول أن هذه الودائع تفتح للأفراد و المؤسسات لتشجيعهم على الادخار.

3- تقديم القروض :

وهو ما يعرف بمنح الائتمان حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقوم بمنح رجال الأعمال ائتمانا قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية و الودائع تحت الطلب تستخدم في تمويل العمليات التجارية أو الإنتاجية .في مقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية و التي يترتب عنها تخليها عن بعض أموالها

[1] سامي خليل " النقود و البنوك " شركة كاظم للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1982 ، ص 182

لمدة معينة هي مدة القرض فإنها تحصل على مبلغ يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض و يسمى هذا المبلغ بالفائدة وتحصل هذه النسبة على أساس سنوي. [1]

تتفرع هذه القروض إلى ثلاثة أنواع:

3-1 قروض بدون ضمان: تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأن في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروض بدون ضمان.

3-2 قروض بضمانات مختلفة: و يذكر منها ما يلي:

* قرض بضمان السلع المختلفة.

* قرض بضمان أوراق مالية.

كلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القرض بضمان حقيقي و هو أصل معين للعميل، حيث لا يرجعه له إلا بعد أن يستعيد قيمة القرض الذي يمنحه للعميل مع الفائدة.

3-3 القروض بضمان شخصي: يتم عن طريق تدخل شخصي آخر من طرف المقترضين و يتعهد بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن التسديد، في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة. [2]

[1] عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، الجزائر، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 15-16.

[2] مشرف نادي البنوك والشركات المالية – Nizar – مفهوم البنك التجاري وأعماله وأقسامه، www.aleppoeconomic.com, 02/01/2011.

4- خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث.و تزداد أهميته بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل و يحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية مقابل مبيعاته، فمع تراكم الكمبيالات في يده فهو لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجاري.

إذن فهو يلجأ للبنك ليخصمها له أي يدفع له البنك قيمتها قبل أن يحل أجلها فيكون البنك في هذه الحالة قد قدم قرضا قصير الأجل مدته تاريه استحقاق الكمبيالة ومبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ونسبة الفائدة إلى القيمة الاسمية للكمبيالة تعرف بسعر الخصم.[1]

5- وظيفة الإشراف و الرقابة: تتولي المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها. [2]

6- بعض الوظائف الأخرى:

* تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعتمادات مستندية وتشتمل على إعتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير ويحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و الأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

[1] محمد شريف إيمان، "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي، البويدرة، دفعة: 2008-2009.

[2] نوال بدر الدين، رؤوف عبد الله، القروض البنكية، (شهادة ليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003، ص24.

* قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو كمبيالات أو سندات أذنية مستحقة لصالحها أو أسهم، كذلك يدفع ديونها لمستحقيه.

* قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد عنها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

* قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية.استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية و العكس لصالح العملاء.

* تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات ،أوراق مالية،نقود و غيرها. [1]

إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية

تعد البنوك إحدى أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد، لأنها تقوم بتلقي الأموال المدخرين لا لتخزينها وتكديسها في الأرصدة، بل لإعادة استثمارها في مشاريع تعود بالربح الكبير على الدولة، وهذا الدور الكبير الذي تقوم به البنوك في تجميع الأموال جعلها ملجأ الكثير من الشركات بجميع أنواعها، وحتى التجار الأفراد وذلك كوسيلة للتمويل بالاستدانة البنكية، وفي مقابل ذلك ونتيجة لدورها في الاقتصاد

[1] محمد شريف إيمان، المرجع السابق، ص24.

الوطني أولاها المشرع عناية خاصة، من خلال تنظيم آليات عملها بشكل قانوني محكم، ووضع القواعد القانونية التي تحفظ حقوق المتعاقدين معها.[1]

وتظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير، وذلك لما يأتي:[2]

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للطرفين.

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر ، لاقتصار المشاركة على موضوع واحد.

3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر؛ مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5- إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا؛ مما يقلل الطلب على النقود.

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين؛ فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

[1] صباح عبد الرحيم، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون الجزائر، ع 15، 2016، ص 129.

[2] يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 146 – 147.

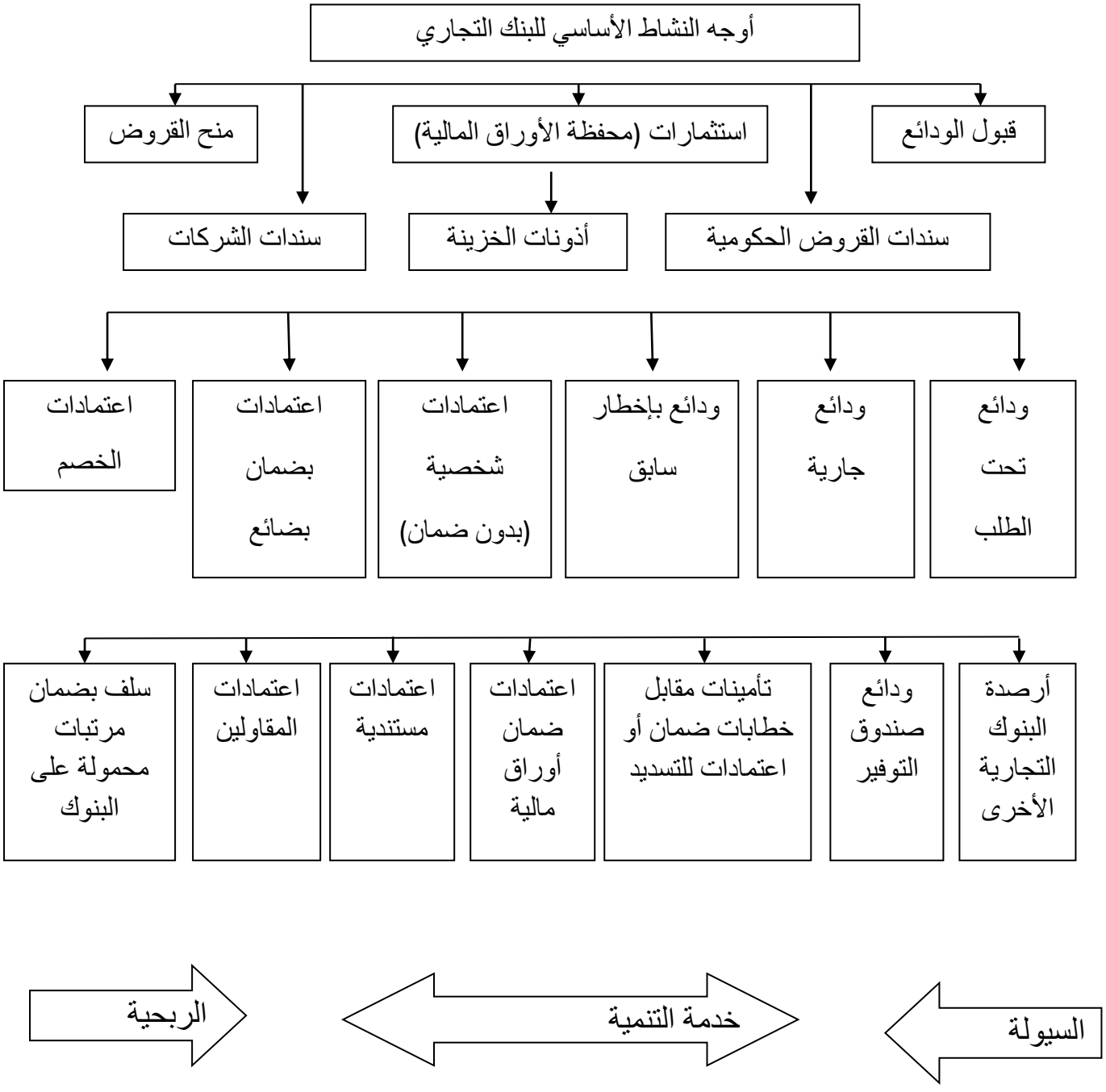
7- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

كما أشارت إنجي طاهر إلى أن تقييم عملية الإصلاح في أي دولة لابد وأن ينطلق من أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في النهوض بقضايا النمو في المجتمع، من خلال عمليات تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار والإقراض، خاصة وأن تلك العمليات تؤثر في مجملها على مستوى النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، ومعدل التضخم.[1]

[1] إنجي ظاهر عبد الله عرفة الشيخ تقييم دور البنوك التجارية في عمليات الإصلاح المصرفي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ر، ع2، 2011 (6324) ص 25.

Trus Département هي:[1]

الشكل رقم 01: النشاطات الأساسية للبنك التجاري:



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة المصاريف، (ط1)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية – 2007، ص21.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الإسكندرية، مصر، دار وائل للنشر، 2000، ط2، ص15.

المبحث الثاني: مدخل إلى الحوكمة البنكية

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة، حيث لا يخرج مفهوم حوكمة البنوك في معناه العام عن حوكمة الشركات .

المطلب الأول : ماهية الحوكمة البنكية

أولا : مفهوم الحوكمة البنكية .

بالرغم من شيوع استخدام مصطلح الحوكمة ، الى أن الكتاب و الباحثين قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مفهومه وفي هذا المطلب سوف نحدد بعض التعاريف : [1]

تعرف لحبة بازل للرقابة المعرفية حوكمة المعارف بـ:

في اتفاقية بازل 2 للرقابة المعرفية: تعني الحوكمة بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقات بين شركاء المصرف (مساهمين مودعين، دائنين ، مجلس إدارة) ومحاولة تلاقي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.

عرفها بنك التسويات الدولية على أنها:

الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية معالج حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية معالج المدعويين.

[1] حاكم محسن محمد ، " حكومة البنوك و أثرها في الاداء و المخاطرة " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،ط2013 ، ص 31.32

ويعرف آخرون حوكمة البنوك بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والإقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المدعويين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع ومن خلال هذه التعاريف يمكننا تعريفها على أنها الأساليب أو الطريقة التي تدار بها أعمال البنك من قبل مجلس الإدارة.

ثانيا : الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك:

تشترك أطراف عدة في تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، وتنقسم هاته الأطراف إلى أطراف داخلية بالبنوك وأخرى خارجية.

1-**الأطراف الداخلية: وتتمثل فيما يلي:** [1]

1-1 مجلس الإدارة : يسهر مجلس الإدارة ويحرص على المعاملة العادلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ظل إستراتيجية البنك، ممارسة الرقابة، إجراءات نشر وتوزيع المعلومات والاتصال بالبنك، تقديم التوصيات والآراء وتجنب مراعاة المصالح فهو المسؤول على أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

1-2 الإدارة التنفيذية: لابد أن تكون لهم الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لإدارة البنك، كما أن عليهم أن يتعامل وفقا لأخلاقيات المهنة باعتبارها الجهة المسئولة على تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.

1-3 المساهمون: يلعب حملة الأسهم دورا أساسيا في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه بإمكانهم التأثير على تحديد توجهات البنك، فيقع على المساهمين عبئ اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسئولين عن عمليات الحوكمة، وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون سليما لضمان وجود إدارة مثلى في البنك.

[1] نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية- دراسة تقييميه تحليلية للفترة -**2003 2015**مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 61 المجلد 11 ،جامعة العربي التبسي الجزائر،2016، ص293.

1-4- لجنة التدقيق والرقابة الداخلية :تعتبر لجنة التدقيق والرقابة الداخلية بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسية مجلس الإدارة، فيجب أن تقوم بالتأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات الفعالة.

2 - الأطراف الخارجية: وتتمثل فيما يلي: [1]

2-1 التدابير الاحترازية للبنك المركزي: يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تفعيل وإرساء قواعد الحوكمة على مستوى البنوك وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط الداخلي بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها الإداري والمالي بمختلف الإجراءات المسبقة والتحويلية لمنع تعثرها أو الإعلان عن إفلاسها.

2-2 شركات التصنيف الائتماني المعتمدة: تساعد شركات التصنيف على دعم الالتزام في السوق، حيث تمكن من وصول المعلومات لصغار المستثمرين والمتعاملين مما يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توفرها في السوق.

2-3 المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء النظام المصرفي بصفة عامة أو البنك المتعامل معه بصفة خاصة، وقدرتهم على سحب مدخراتهم أو إنهاء معاملاتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل مخاطر عالية تهدد مصالحهم وكذلك حقوقهم.

2-4 وسائل الإعلام : يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات

[1] نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، 294.

للجمهور، رفع كفاءة رأس المال البشري، مراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرها على الرأي العام.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة البنكية

أولا : أهمية الحوكمة البنكية :

تستأثر حوكمة البنكية باهتمام واسع في أوساط الاقتصاديين والمصرفيين والمراقبين من خارج البنك (السلطات الرقابية المركزية) أو من داخل البنك (الرقابة البنكية الداخلية)، وذلك لجملة الخصائص التي تتميز بها البنوك عموماً، والتي يمكن إيجازها بما يلي:[1]

1- أن البنوك بوجه عام، أكثر عرضه من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى الصدمات المالية Financial Shocks بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية Highly Leveraged Balance Sheet Structure. وتعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات. وعلى مستوى البنوك، تعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للبنك. ويستأثر مقدار الرافعة المالية باهتمام كل من المالكين (المساهمين) والدائنين(المودعين) وان كانت بدرجات مفاضلة متفاوتة إلى حد ما، إذ يفضل المساهمون عادة تمويل العمليات البنكية بنسبة كبيرة من أموال الآخرين (المودعين) لان هذا يخفض من حجم رأس المال المدفوع، ويعظم العائد على حق الملكية، ويحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على البنك. ولكن الاقتراض يزيد مخاطرة البنك ويجعل المستثمرين في الأسواق المالية يطالبون بعائد أعلى على الاستثمار في أسهم البنك.

[1] حاكم محسن محمد ، " حكومة البنوك و أثرها في الاداء و المخاطرة " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،ط2013 ، ص 46.47.

2- تلعب البنوك دوراً مهما في الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية، وتقديم الخدمات المالية الأساسية لعدد كبير من الزبائن، وتوفير السيولة المصرفية في ظل ظروف السوق الصعبة. وما يترتب على فشل أداء البنوك لهذه الوظيفة من أثار سلبية خطيرة على الاقتصاد وعلى المتعاملين مع البنك، وعلى بقية البنوك الأخرى (المخاطرة النظامية).

3 – إن ممارسة هذه الوظيفة تتطلب توافر آليات الحاكمية البنوك قادرة على تامين سيل الاستقرار المالي لإدارات البنوك، توفير شبكات الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتامين الودائع.

4 – تمارس البنوك دوراً رقابياً على الزبائن من الشركات المقترضة لحماية قروضها من المخاطر الائتمانية مخاطرة (النكول) ومخاطر الإعسار المالي الذي تتعرض لـه الشركات المقترضة. إن مثل هذا الدور لا يمكن إن تؤديه البنوك بصورة مناسبة مالم تتمتع بآليات حاكمية جيدة تمكن إداراتها من رقابة المخاطرة في تلك الشركات.

ثانيا : أهداف حوكمة البنوك:

إن التطبيق السليم للحوكمة في البنوك يساعد هذه الأخيرة في جذب الاستمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:[1]

- وضع وتقيد سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.

[1]محمد ناجي حسن خليفة (2005) ، " الاشراف و الحوكمة في البنوك " ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار الشركات ، القاهرة ،مصر ، 26-24 سبتمبر ، ص 375

– التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة الرقابية على الأداء، مع تحسين الكفاءة الإقتصادية للمعارف.

– إيجاد هيكل التي تحدد من خلاله أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

– عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

– تحبب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المعارف العاملة بالاقتصاد وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المعرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

– تعزيز ثقة أصحاب المعالج وإذ كاد دورهم وتعزيز ممارسات مجلس إدارة وتحديد مسؤولياتهم بما يختلف قيمة تنافسية.

ثالثا : محددات حوكمة البنوك:

إن التطبيق الجيد لحوكمة البنوك من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات داخلية وخارجية.

تعتبر الشركة جزء من المحيط الاقتصادي العام الذي تعيش فيه بالإضافة إلى محيطها الداخلي , ولكل محيط مجموعة من العوامل والمتغيرات الخاصة به، وحتى تتمكن الشركة من تطبيق سليم وجيد لحوكمة الشركات والاستفادة من مزاياها وبلوغ أهدافها المسطرة من رفع الأداء وتخفيض للتكاليف يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية في كل محيط , والتي تنقسم بدو رها إلى نوعين :

محددات داخلية، لما تكون من داخل المؤسسة ومحددات خارجية لما تكون متأتية من خارج المؤسسة.

1- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي عبارة عن: [1]

أ – القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق، مثل قوانين الشركات، وقوانين رأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، والمنافسة، ومنع الاحتكار

ب – وجود نظام مالي جيد يضمن توافر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية .

ج – كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات .

د– دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين، ونقابات المحامين، بالإضافة إلى المؤسسات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية .

2- المحددات الداخلية:

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات، وتتضمن:[2]

[1] ساسي نور الدين ، مجلة اضافات اقتصادية "واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ص 37

[2] بن عبد الرحمان أيمن ، الرقابة المصرفية في الجزائر ، دراسة حالة من خلال مقررات بازل 1 و 2 ، مذكرة استكمال شهادة جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 70

- وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة.

- توزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية، مثل: مجلس الإدارة، والإدارة والمساهمين، وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل .

- العمل على ضمان حقوق الأقلية من المستثمرين.

- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

لابد من الملاحظة أن هذه المحددات سواء أكانت داخلية أم خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة، والنظام السياسي، والاقتصادي ومستوى التعليم، والوعي لدى الأفراد .

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة البنوك

أصدرت اللجنة في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي لمساعدة مشرقي البنوك لتبني مبادئ، الحوكمة، وقد تم استنباطها من مبادئ، منظمة OECD التي نشرت في سنة 1999، وقد أصدرت هذه الأخيرة مباديء الحوكمة المعدلة لعام 2004، وإعترافا بأن هذا الدليل المعدل يمكن أن يساعد البنوك والمسؤولين في تطبيق وفرض الحوكمة بما يناسب البنوك ووضعها المميز، فقد أصدرت اللجنة للمبادئ، المعلن عنها في دليل 1999 وقد تم إعتماد الدليل الجديد سنة 2006. وكانت المبادئ، على النحو الآتي .[1]

[1] إنجي ظاهر عبد الله عرفة الشيخ تقييم دور البنوك التجارية في عمليات الإصلاح المصرفي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة– مصر ر، ع2، 2011 (6324) ص 37

المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة الإدارة شؤون المصرف.

المبدأ الثاني: صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف: وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف.

المبدأ الثالث: منح الصلاحيات والمسؤوليات إن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة والمسائلة والخماسية داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو جميع العاملين في المصرف وعلى حد سواء.

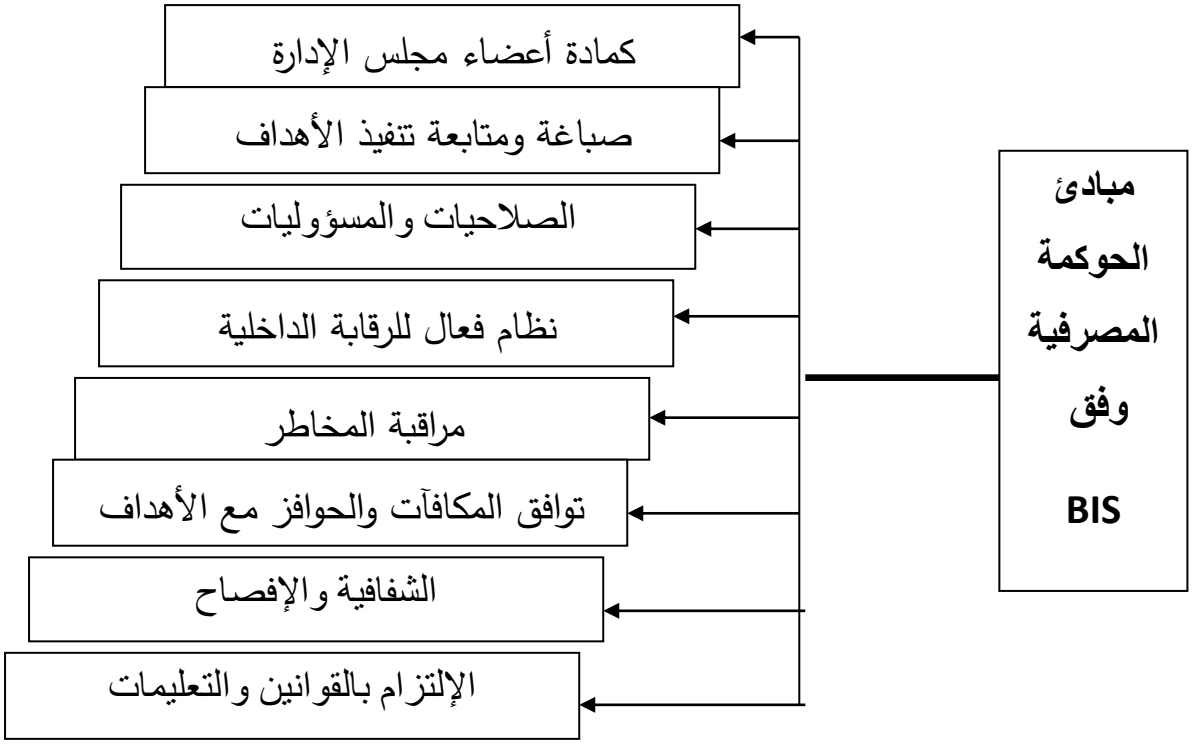
المبدأ الرابع: نظام فعال للرقابة الداخلية على مجلس الإدارة أن يضمن توفر للرقابة الداخلية في المصرف وإدراك المارقين لأهمية دورهم.

المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع النبي تتضارب فيها المصالح، بما في ذلك علاقة للموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا.

المبدأ السادس: توافق المكافات والحوافز مع الأهداف: أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الإستراتيجيات والأهداف الإستراتيجية للمصرف المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح توافر الشفافية والإفصاح في كافة الأعمال والأنشطة والتقارير الصادرة عنها]

المبدأ الثامن: الإلتزام بالقوانين والتعليمات لفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي حكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات يمكن توضيح هذه المبادئ، وفق الشكل التالي:

الشكل 2: يوضح مباديء الحوكمة المصرفية وفق بنك التسويات الدولية BIS



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مبادئ بازل حول الحوكمة والرقابة المصرفية

مباديء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للحوكمة البنكية:

تهدف مبادئ الحوكمة الصادرة عن هذه المنظمة وفق النسخة المحدثة لعام 2004 إلى عرض معايير الممارسات المثالية والشائعة بحيث يمكن تطبيقها في البلدان ذات الثقافات المختلفة والاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية، والتي يمكن توضيحها كالآتي:OECD) 2004)

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: يجب ب أن يتضمن إطار الحوكمة تعزيز شفافية الأسوانى وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع الأحكام القانونية وأن يعدد بوضوح هيكل المسؤوليات وتوزيع السلطات الإشرافية والتعليمية والتنفيذية المختلفة.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم واختبار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحل المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

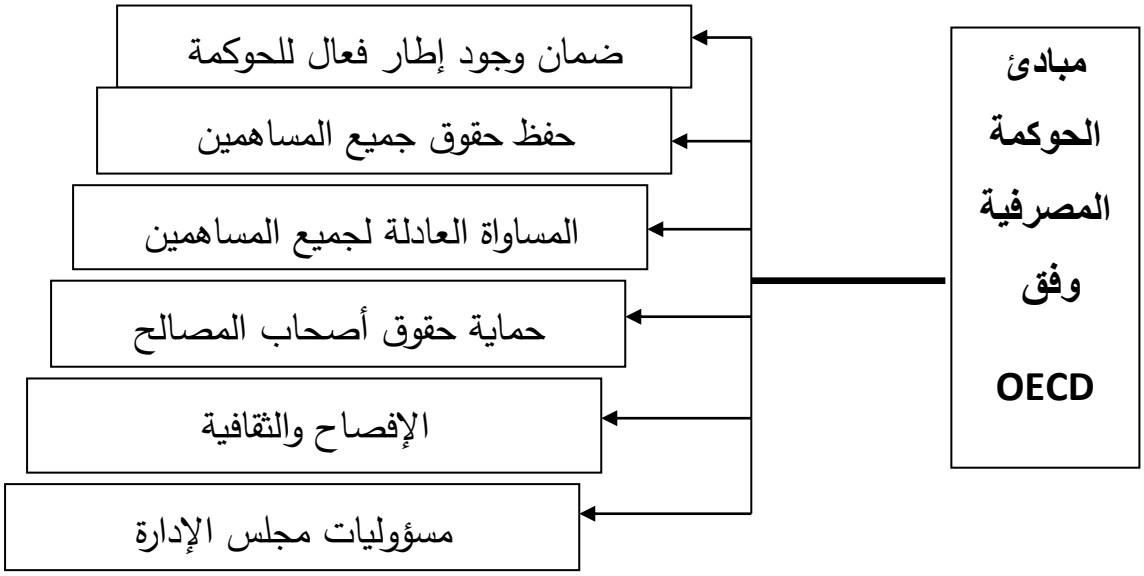
المبدأ الثالث: المساواة العادلة في المعاملة لجميع حملة الأسهم: وتعني للمساواة بين جميع. الأسهم، وحقهم في الدفاع عن الحقوق القانونية والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها.

المبدأ الرابع : حماية حقوق أصحاب المصالح وهم الذين لهم علاقة بالبنك مثل البنوك الأخرى والموظفون وحملة السندات والموردين والزبائن، ويشمل احترام حقوقهم القانونية وأي انتهاكات لتلك الحقوق

المبدأ الخامس: الإفصاح والثقافية من خلال تناول الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي علم التصريح ما أو خلفها إلى التأثير على القرارات من قبل مستخدمي المعلومات. وفل الشكل التالي المحلة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختبار أعماله ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التعبدية يمكن توضيح هذه المبادئ وفق الشكل التالي:

الشكل (3): يوضح مباديء الحوكمة المصرفية وفق OECD



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مبادئ ONEC حول الحوكمة والرقابة المصرفية

خلاصة الفصل :

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تسعى الى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد و الشركات .

فهي تلعب دورا حيويا في في الاقتصادات الحديثة و تدعم النمو الاقتصادي وتساهم في تنمية الافراد و الشركات

كما تعد الحوكمة البنكية أساسية لضمان الاستدامة و نجاح البنوك التجارية كما تساعد في تعزيز الشفافية و المسؤولية .

بإختصار الحوكمة البنكية تعد ركيزة اساسية لنجاح البنوك التجارية ودورها في تعزيز الاقتصاد ورفع مستوى أداء البنوك .

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي للأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

لقد حظي الأداء المالي بالاهتمام الكبير خاصة بعد تطور التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية أصبح الاهتمام بموضوع الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية ذا أهمية متزايدة ، باعتباره مؤشرا هام لتقييم كفاءة البنوك و قدرتها على تحقيق الأرباح وتحديد قواعد ونقاط القوى و الضعف وتحديد الاستراتيجيات المستعملة .

و بغرض إثراء و تحليل هذا الموضوع تطرقنا في هذا الفصل المعنون الإطار المفاهيمي للأداء المالي للبنوك التجارية .

كما سيتم التطرق إلى :

المبحث الاول : عموميات حول الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الثاني : التحليل المالي ومعايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي للبنوك التجارية

إن أحد أهداف المؤسسة هو المحافظة على بقائها ولهذا يأتي عامل الأداء الذي يعد الأكثر إسهاما في تحقيق ذلك

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك التجارية

يعتبر الأداء الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها البنوك فينصرف مفهومه الى مجموعة الوسائل اللازمة والأنشطة المختلفة التي تقوم بها البنوك وفي هذا المطلب سنتعرف على مفهومه

أولا : مفهوم الأداء

– **تعريف الأداء حسب ميلر وبرميلي:** حيث ينظران إلى الأداء على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .

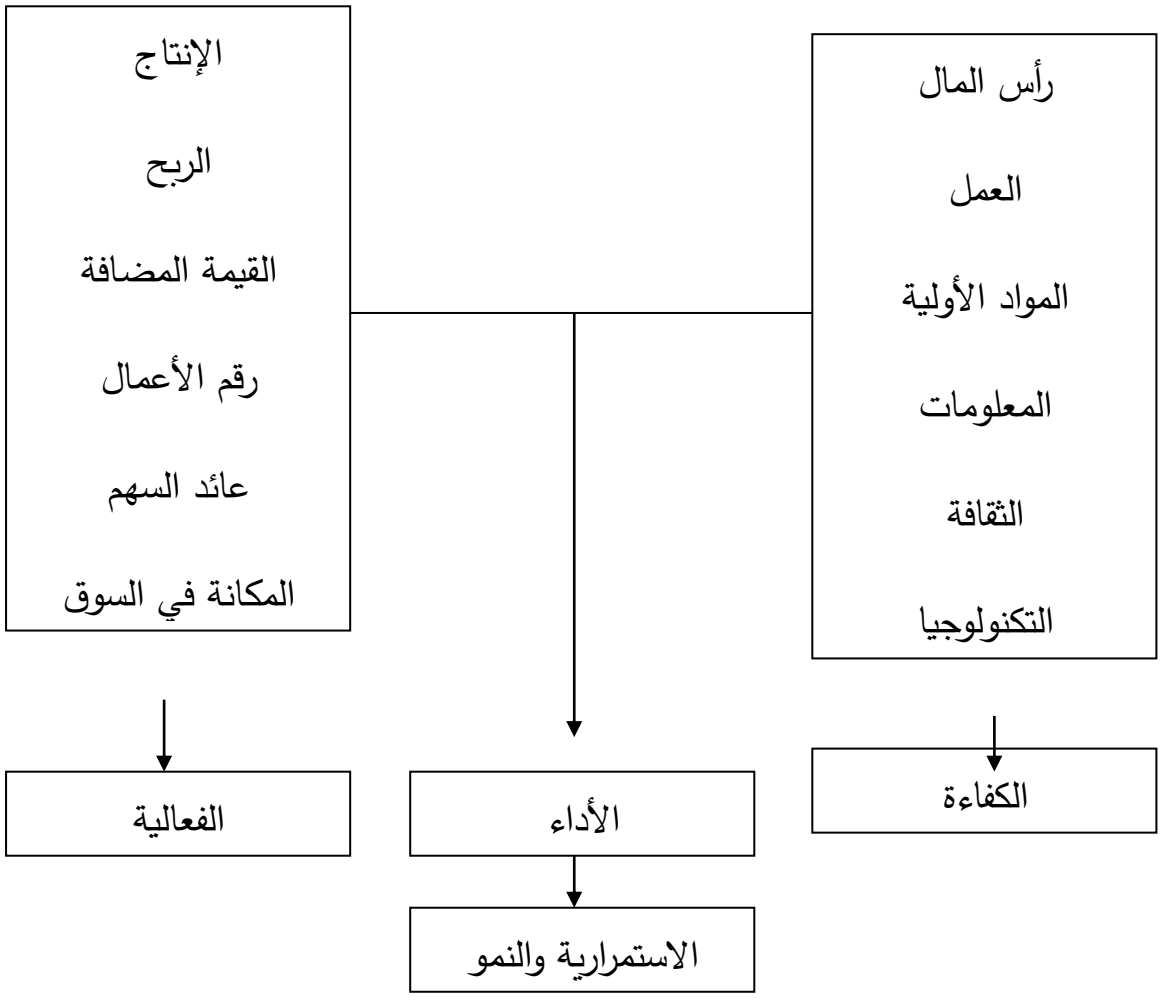
– **تعريف الأداء حسب دراكر** : ينظر إلى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.

"إذا فالأداء هو قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها قصد تحقيق أهدافها دون الإخلال بتوازنها"

ثانيا : مكونات الأداء :

يتكون الأداء من عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتمتع بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالة والكفاءة في تسييرها.[1]

الشكل رقم 4: العلاقة بين الكفاءة و الفعالية للأداء



المصدر: عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، ص88.

[1] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، نوفمبر 2001، ص86.

ثالثا : أنواع الأداء :

يمكن تقسيم الأداء إلى:[1]

1 – **الأداء الكلي:** وهو الذي يتمثل في الانجازات التي تحققت بفعل تكافل جميع العناصر، ولا يمكن أن ينسب هذا الانجاز إلى عنصر معين.

2 – **الأداء الجزئي:** وهو الانجاز الذي يتجسد على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، ويختلف باختلاف المعيار المعتمد في التقسيم، فحسب المعيار الوظيفي يصنف إلى أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق. أما حسب معيار الطبيعة يقسم إلى اقتصادية اجتماعية، تقنية .... الخ.

3 الأداء المالي: وهو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من اجل تشكيل ثروة.[2]

رابعا: تعريف الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية

لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة أو التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافه.

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص89.

[2] محمد أمين كماسي، عبد الغني دادت، الأداء المالي من حيث المحاكاة المالية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8–9 مارس 2005، ص304.

مما سبق يتبين أنّ الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.

كما يعرف الأداء المالي على أنه "تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.

فإن الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص Serge Evraert فحسب الاقتصادي العناصر التالية:

- ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- ✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة.
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح.
- ✓ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

ومنه فإن، الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.[1]

رابعا عوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

[1] محمد محمود الخطيب ، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى ، دار . الحامد ، عمان، 1431 هـ ، 2010 م ، ص. 15

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية)، ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية)، وفيما يأتي أهم هذه العوامل:[1]

- **العوامل المنظمية:**

يقصد بالعوامل المنظمية، العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة.

ونستعرض من أهمها؛

- **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.
- **التكنولوجيا المستخدمة:** وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمتة في هذا العمل. فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.
- **الكفاءة الإدارية:** أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي

ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، وسمعة حسنة في المصرف.

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واست ا رتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص.ص. 229-231.

- العوامل البيئية: وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي، وتقسم إلى:

– **البيئة القانونية والسياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

– **البيئة الاقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

– **البيئة الاجتماعية:** وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

صيغت مفاهيم كثيرة عن الأهداف من تقييم الأداء وقياسه، تدرج منها :

اولا : مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك

إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا 20. يبرز قياس الأداء المالي كما يرى حسن بشير لتحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أدائه ويفترض أن يوفر التقييم معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة خلال فترة زمنية معينة مما يوفر وسيلة كفؤة لترشيد الأداء وتقويمه، إذا فعلى المستوى الاستراتيجي فإن تقييم **الأداء هو:** "تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف، كما أن كلا

من حميد عبيد وحيدر يونس تحدثا على أن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية (كونها من أهم الأدوات المعتمدة في تحليل القوائم المالية.

فضلاً عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط هي الوقوف عند مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات.[1]

أيضاً هو :" الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك كسياسة السيولة والودائع.... وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك. [2]

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي هو: عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

"نخلص إلى أن عملية تقييم الأداء المالي هي حكم عن سلامة المركز المالي للبنك، وتحديد مدى كفاءة البنك وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيره من البنوك وعبر مختلف فترات النشاط".

[1] حميد عبيد عبد وحيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصاريف الإسلامية الأردنية في سوق عمان المالي للمدة (1990–2008)، جامعة كربلاء/قسم العلوم المالية والمصرفية، ص55

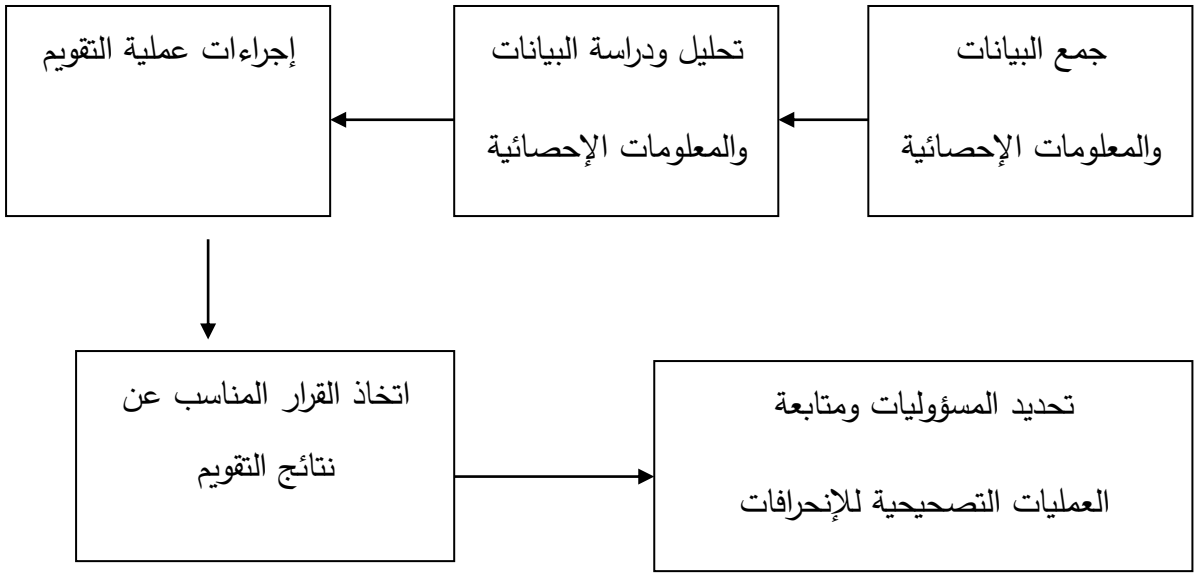
[2] أحمد عبد المنعم محمد شفيق، "مدخل في إدارة البنوك"، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، جامعة بنها، 2007–2008.

ثانيا : مراحل تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقويم الأداء واحدة من العمليات الأساسية في مجال الإدارة حيث أن المنشآت المالية في حالة تغيير مستمر فإن الإدارة تواجه قضية أساسية وهي تعديل خياراتها الإستراتيجية بصورة دائمة.[1]

إذ أن تقويم الأداء يساعد في وضع العلاج اللازم للانحرافات قبل أن تتعقد الأمور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ، وتمر عملية تقويم الأداء بخطوات أو مراحل.[2] والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 5 : مراحل تقييم الأداء



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مرجع : مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق الذكر، ص39.

[1] فلان حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص212.

[2] علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارةوالاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007، ص125.

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ، عملية تقويم الأداء تمر بمراحل متسلسلة ومترابطة، نوجزها فيما يلي: [1]

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقويم خلال السنة المعينة.

إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

وذلك للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء. حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهده البيانات.

3- إجراء عملية التقويم:

تتم عملية التقويم، باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

[1] . مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق الذكر،ص. 39.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5 -تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وذلك فيما يتعلق بالانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وتتطلب عملية تقويم الأداء توفير مستلزمات معينة، من أهمها: [1]

- ✓ اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة.
- ✓ اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.
- ✓ ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

[1] . مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق الذكر،ص. 38.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

اولا : أهمية تقييم الأداء

للتقييم المالي مكانة هامة في كل النظم الاقتصادية و لذلك نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الكبيرة، وفي ظل المنافسة الكبيرة أولت المؤسسات أهمية بالغة لتقييم الأداء لغرض الحصول على أقصى عوائد بأقل تكلفة و بالتالي ضمان استمراريتها في السوق، ومن يمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء في مجموعة من النقاط أهمها:[1]

1 . يوفر تقييم الأداء قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار.

2 . يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدرة من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت و الجهد و المال.

3. يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

4 . يظهر تقييم الأداء تطور المنظمة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوء عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانياً من فترة إلى أخرى و مكانيا بالمنظمات المماثلة.

5 . يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات و المنظمات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداءها.

[1] فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد الراذرة، البنوك مدخل كي إستراتيجي معاصر، عمان، – 2000 ، ص 194.

6 . يؤدي إلى تحديد العناصر الكفوءة الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.

7 . تقييم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط و العمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.

8 . تحدد عملية تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للمنظمة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.

9 . تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.

10 . تحديد درجة الاتساق بين الأهداف الإستراتيجية المحددة لتحقيقها و قدرة الإدارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.

11 . تسمح بتقرير مستوى كفاءة شاغلي الوظائف الإشرافية، فتحليل نتائج تقييم أداء المرؤوسين و مقارنته بنتائج التقويمات السابقة يكشف عن نسبة الأكفاء ونسبة الذين يعانون من أوجه ضعف في أدائهم، وهو ما يكشف بدوره عن جهد الرؤساء في تطوير مرؤوسيهم سواء عن طريق التوجيه أم التدريب أم التحفيز الإيجابي أو السلبي، ويحقق ذلك ترشيد المنظمة لأساليب أو طرق اختيار شاغلي الوظائف الإشرافية. [1]

[1] وليد حميد رشيد الأميري، تقييم و تطوير نظام تقويم أداء العاملين، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، – 2009 ، بغداد، ص 52.

ثانيا أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

لاشك في أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم، في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار، وعموما فإن عملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المرد ودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج.
- ✓ تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد.
- ✓ إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في البنك عن أوضاع ومستويات الأداء.
- ✓ مراجعة دورية ومستمرة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغييرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية.
- ✓ إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة القدم، حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق وأن كلا من الرئيس والمرؤوس يكمل بعضهم البعض.

[1] . – حسين الصديق، تقويم الآداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 31 ، العدد 0، سوريا، 3003 ، ص18.

- ✓ يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها.
- ✓ الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية.

المبحث الثاني: التحليل المالي ومعايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية

تعتبر تقييم أداء البنوك عملية هامة وضرورية بهدف تحسينه وتحقيق الربحية وضمان الاستمرارية فللوصول إلى أفضل الطرق الممكنة والأداء هي استخدام التحليل والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

اولا : تعريف التحليل المالي

يعرف على انه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى".[1]

كما يمكن تعريفه بأنه "مجموعة أساليب التحليل، وذلك باستغلال معلومات مالية واقتصادية الموجهة لتقييم المؤسسة في مجملها، وأخذ حكم حول أدائها، ووضعيتها المالية ومخاطرها."[2]

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، ص، 03.

[2] رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص،15.

ثانيا : مجالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسة موضوع التحليل، ويمكن استخدام التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

- **التحليل الائتماني:**

يقوم البنك بالتحليل الائتماني بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

- **التحليل الاستثماري:**

إن أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القروض، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد إلى تقييم المؤسسات نفسها.

- **تحليل الاندماج والشراء:**[1]

الاندماج والشراء هو عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما، وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها والأداء المستقبلي لها.

[1] خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 11.

- **تحليل تقييم الأداء:**

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها القدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها.

التخطيط: التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي،[1] أذا من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال، والتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة.

ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي للبنك التجاري:

التحليل المالي للبنك له اهتمام من أطرف متعددة، حيث يسعى كل طرف للحصول على المعلومات التي تمس مصالحه بان البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وإعادة صياغتها في شكل مؤشرات مالية، ومن بين أهم هذه الجهات نذكر مايلي:

1- **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسبا معينة وتطلب من القائمين على التنفيذ التقييد بها، وتعمل في نهاية كل فترة على المقارنة بين النتائج المحقق في الواقع والمعايير الممنوحة لاكتشاف الانحرافات والعمل على تصحيحها. [2]

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000 ، ص63.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص18.

2- **البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي مسؤول على رقابة البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية وحتى يستطيع تأدية مهامه فإنه لابد من الحصول على كافة المعلومات والمؤشرات الدورية، وهذا لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له وصياغتها وصياغتها بالشكل الذي يخدم أهداف السياسة النقدية.

3- **المودعون:** يعتبر البنك منشأة مالية تعمل على توظيف الودائع في قروض استثمارية، فالإيداع يعتبر ركن أساسي في عمل البنك، ومن أجل استمراره في الحصول على أعلى الودائع فذلك مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحوبات، وعليه فإن للمودعين مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة لديه. [1]

4- المساهمون: يتحمل المساهمين حسب طبيعة الملكية، المخاطر النهائية للبنك، فالمساهمون لا يستلمون الأرباح الدورية ما لم يحقق البنك ربحا سنويا أو متراكما، وعليه يعتبر التحليل المالي للمساهمين موقعا خاصا من بين الأساليب التي تساعد في الرقابة على أعمال البنك.

5- إدارة الضرائب: باعتبارها تمثل الدولة في حساب وجباية الضرائب المستحقة دوريا في البنك، فإنها تكون بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد والتكاليف والمصروفات

6- الجمهور: إن المستفيد من الخدمات المصرفية هو الجمهور المتعامل مع البنك، ويتوقع الجمهور في تعامله مع البنك خدمة فعالة، سريعة ودقيقة، معاصرة ومتطورة ولا بد أن يكون قادرا على توظيف الأموال بأمان وبربحية، ولكي يستطيع الجمهور من متابعة أوجه نشاط البنك ومراقبة أدائه، فانه يعتمد على نتائج التحليل المالي التي تظهر للمتعاملين.

المطلب الثاني: معايير تقييم كفاءة الأداء

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2009 ، ص16.

إن معايير تقييم الأداء المالي كثيرة ومتنوعة إلا أن المهم هو اختيار انسبها التي تعبر بصدق عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية، سواء كانت الأهداف يمكن قياسها كميا أو قيميا أو لا يمكن قياسها كالمتعلقة بتطوير الإدارة والعاملين. [1]

ويمكن تلخيص هذه المعايير في ما يلي:

1 – كفاية رأس المال:

تتبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة وتجاوزها. ومن ثم فإن احتفاظ المصارف بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويساهم في تعزيز الثقة به وفي حفظ استق استقرار النظام المالي ككل.[2] إذ أن دراسة كفاية رأس المال تسمح بالحكم على مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المحتملة من خلال رأس المال المتاح وذلك وفق ما تقرضه القواعد المنظمة، ويتم قياس كفاية رأس المال بقسمة رأس المال على المخاطر المرجحة. [3]

وعليه يتعين على البنوك امتلاك إجراءات لتقييم متطلبات وإستراتيجية المحافظة على مستوى رأس المال، وتهتم البنوك المركزية بكفاية رأس المال إذ تحدد نسبة معينة وعلى المصارف التجارية الالتزام بها حماية لأموال المودعين والدائنين.

---

[1] لبنى هاشم نعمان، معايير تقييم الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة . بغداد، المجلد 97 ، الإصدار 69 ، سنة 4499 ، ص. 46

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان–، .. الطبعة الأولى، 1999 ، ص. 16

[3] بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصاد، 1997، . ص. 941.

2- كفاءة الإدارة:

وتعني مدى قدرة الإدارة على إنجاز عملها بشكل آمن وسليم ومتوافق مع الممارسات لمصرفية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل. [1]

3- القوة الإدارية للبنك:

تلعب دورا هاما في التقييم، حيث كشفت الإحصائيات على أن محفظة القروض تولد نحو نسبة 34% إلى 34 % من الإيرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة أهمية بالغة في أداء وتقييم البنك.[2]

ويتم تحليل هذا المعيار وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس مال البنك، وتحليل اتجاهات الإيرادات خلال فترة زمنية متقاربة، وتقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة كما توجد عناية خاصة لمعدل نمو الأرباح المحتجزة وتأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي أرباح البنك وإيراداته الكلية، كما يتم تقييم الإيرادات للبنك بصدد الاطمئنان على سلامة مركزه المالي، وتمتعه بدرجة عالية من اليسر المالي وابتعاده عن مخاطر التعثر.

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر، الطبعة2، 1999 . ص35.

[2] بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، فرع . استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص61.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية

اولا : مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

تقع على عاتق البنوك التجارية مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم مما يستدعي قيامها باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها. [1]

وهذه المؤشرات تصنف إلى مجموعتين: [2]

- **المجموعة الأولى:** تشمل المؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، التي ترجو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية، والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة، تتعلق هذه المؤشرات بسلوكية العاملين وأسلوب التعامل مع الزبائن ومحاولة إرضائهم ونذكر منها ما يلي:

  - ✓ حسن الاستقبال وأسلوب التعامل مع الزبائن.
  - ✓ سرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن.
  - ✓ مدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذين يتعاملون معه.
  - ✓ استقرار العاملين في المصرف وارتباطهم به.
  - ✓ قناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه.

إن هذه المؤشرات لها دور وأثر مباشر على مؤشرات المجموعة الثانية.

---

[1] Rose, peters, **commercial bank management**, Irwin, mc– Graw hill, 1999, p :36.

[2] صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية :واقع وآفاق، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص383.

❖ **المجموعة الثاني:** تشمل المؤشرات التي توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف.

1- تعريف المؤشرات المالية وخصائصها:

لغرض تقييم كفاءة الأداء المالي لابد من التعرف على المؤشرات المالية المعبرة عن هذا الأداء وخصائصها.

1-1 تعريف المؤشرات المالية:

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المصرف التجاري وقدرته قدرته على مواجهة التزاماته المستحقة حاليا ومستقبلا وقد تعددت تعريفات المؤشرات المالية عند الباحثين والكتاب فمنهم من عرفها أنها تمثل " أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم".[1]

1-2 خصائص المؤشرات المالية:

يعد استخدام المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا والأكثر استخداما في تقييم أداء المصارف التجارية، بحكم ما توافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، ومن أهم هذه الخصائص:[2]

✓ أن تبين المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في انجاز الأهداف المخططة له.

---

[1] Macnemamim, jim, **financial management**, th bath press, 1999, p :298.

[2] ، نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2009، ص55.

- ✓ تمكن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على المصرف بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.
- ✓ تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للمصرف التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة بوصفها أهدافا وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلاقيها في المستقبل.
- ✓ تسمع المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ومنه، فالمؤشرات المالية تعطى الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام فقد اكتسبت أهمية متزايدة إذ تلجأ إليها الإدارات لغرض التنبؤ بحالات الفشل. [1]

2- هيكل المؤشرات المالية:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، فنجا عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، ومن المعلوم، أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية. [2]

[1] عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، بحث أعد لنيل درجة ماجستير في إدارةالأعمال، جامعة تشرين، سوريا، ص86.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط 4، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 241.

إذ هناك من صنف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية، الثانية متعلقة بنسب الأداء الإداري، والثالثة بنسب المديونية والسيولة وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصفة التالية: [1]

الأداء المالي= معدل نسب الربحية + معدل نسب الأداء الإداري+ معدل نسب المديونية والسيولة

كما يمكن تصنيف المؤشرات المالية إلى فروع، هي:

2-1- مؤشرات الربحية:[2]

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد الأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري.

[1] محمود جلال أحمد، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزماتية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي، السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص12.

[2] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سابق الذكر،ص ص 58-59.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

نسبة هامش الربح = [هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات] × 100%

إذ أن هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أربا أو هامش ربح للمصرف التجاري وبالعكس.

معدل العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية] × 100%

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو المصرف. ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها المصرف.

معدل العائد على إجمالي الموجودات= [صافي الربح بعد الضرائب ÷إجمالي الموجودات] × 100%

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإدارية.

2-2 مؤشرات السيولة:

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية،

ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للمصرف فعل ذلك، فبمجرد إشاعة عدم توفير سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه. لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف. [1]

وتتمثل مؤشرات السيولة في الآتي: [2]

- نسبة الاحتياطي القانوني: إن هذه النسبة تعني التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها ودون فائدة وهي تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى ولكن في الغالب تتراوح ما بين 02% إلى 25%.
- نسبة السيولة القانونية: يقصد بها حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في البنك أي الأصول السائلة والشبه سائلة بحيث تشتمل على:

✓ الأرصدة النقدية.

✓ الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي والخزينة.

✓ الأرصدة من الذهب والعملات الصعبة.

✓ الشيكات قيد التحصيل والحوالات والأوراق المالية والتجارية القابلة للخصم.

✓ الأذونات والسندات على الخزينة المركزية.

وفي نفس الوقت يجب دراسة الخصوم الواجب سدادها والتي تشتمل على:

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني مشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار النشر والتوزيع، الطبعة 9، عمان، 2011، ص83.

[2] صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية :واقع وآفاق،جامعة الشلف، ديسمبر، 2004، ص383.

- ✓ شيكات وحوالات واعتمادات مستندية مستحقة الدفع.
- ✓ الديون المستحقة السداد إلى البنوك الأخرى.
- ✓ الودائع الشخصية الجارية وودائع المؤسسات بالعملة الوطنية وبالعملة الأجنبية.
- ✓ الودائع الأخرى مستحقة السداد.

ويتم احتساب نسبة السيولة القانونية حسب العلاقة؛ مجموع الأصول السائلة وشبه السائلة على الخصوم الواجبة السداد والقابلة للسحب.

2-3- مؤشرات ملاءة رأس المال: [1]

تراعي المصارف التجاريةّ أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وأيضا لمواجهة التزاماتها إذ أن الحفاظ على ملاءة رأس المال في المصرف التجاري يعد أمرا ضروريا ومهما لدعم ثقة المودعين وذلك حتى يتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة أهمها:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات= [حق الملكية ÷إجمالي الموجودات] × 100%

بين مدى استيعاب حق ملكية المصرف حتى رأس مال في تمويل الموجودات، ويكون المصرف في وضع بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع= [حق الملكية ÷إجمالي الودائع] × 100%

[1] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سابق الذكر، ص ص. 64-65.

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصادر من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

2-4- مؤشرات توظيف الأموال:[1]

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال. وتقيس هذه المؤشرات أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع= [إجمالي القروض ÷إجمالي الودائع] × 100%

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع، وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة المصرف التجاري على توظيف الأموال.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= [إجمالي الإيرادات ÷إجمالي الموجودات] ×

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير

[1] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سابق الذكر، ص ص. 64-65.

منها في العمولات والفوائد المحققة. وكلما ا زد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

ثانيا : أساليب تقييم الاداء:

يمكن تصنيف أساليب تقييم الأداء إلى نوعين، سيتم التعرف عليهما في ما يلي:

1- أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية:

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية، ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية للبنك التجاري نجد التحليل الرأسي والأفقي:[1]

- التحليل الرأسي: ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين بنود المالية المختلفة بالقوائم المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.
- التحليل الأفقي: ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، وهذا بغرض تحليل الاتجاهات و التطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، و تحديد أوجه القوة والضعف فيها، وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة.

[1] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص - 108 - 109.

2- الأساليب الحديثة في التقييم المالي:[1]

تقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:

- **الأساليب الإحصائية:** والتي تعتمد على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة من بيانات و لعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي يعبر عنها قياسياً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، ويعرف الرقم القياسي
- بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في السنة المقارنة إلى سنة الأساس مضروباً في مئة.

- **الأساليب الرياضية:** أصبحت الأساليب الكمية للتحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل، وبأسرع وقت وأقل تكلفة. ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضاً خصوصاً عندما يتم دراسة علاقة ظاهرتين أو أكثر، وبيان مدى قوتها كالعلاقة بين المصروفات والأرباح ومن الطرق الرياضة الأكثر شيوعاً هي:

- **طريقة الارتباط و الانحدار:** إن مهمة استخدام طريقة الارتباط هي إظهار شدة العلاقة بين الظاهرة أو قيمة يرمز لها بـ (Y).

وظاهرة أخرى يرمز لها بـ (x) ويعبر عنهما بمعادلة رياضية كالأتي: (y=fx) .

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009 ، ص 39.

إن دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين المتغيرين، وإلا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما، وهنا يتطلب تحديد أي من المتغيرين مستقل و أيهما تابع.

- **طريقة البرامج الخطية:** تستخدم هذه الطريقة في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لا علاقة لها بالقضايا الإقتصادية ذات الشمول، و إن حل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية.

- **طريقة المصفوفات الخطية و الموجهة:** تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات المعقدة وذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل و المصانع الكبيرة و المؤسسات الإنتاجية.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالأداء المالي للبنوك التجارية والتي عرض فيه عدة مفاهيم والمصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالأداء المالي وتقييم الأداء.

فنستخلص في المبحث الأول أن الأداء المالي للبنك ماهو إلا آلية من آليات وطرق محاسبة تمكن الباحث من معرفة نقاط القوة والضعف للبنك، مما يساعد على وضع مخطط للقرارات المتعلقة بعملية إدارة أصول خصوم البنك.

– للتقييم المالي هامة في كل النظم الاقتصادية، حيث يوفر قياسها لمدة نجاح المنظفة في تحقيق أهدافها.

وفي مبحث الثاني تطرقنا إلى أن التحليل المالي والمؤشرات المالية من لين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

الفصل الثالث
الحوكمة والأداء المالي في بنك

BNA

تمهيد

بعد استعراضنا في الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للبنك التجاري والحوكمة البنكية بعدما تعرضنا إلى مفهوم البنوك التجارية والحوكمة البنكية.

والفصل الثاني حول الأداء المالي في البنوك، وفي هذا الفصل يتم يتم التطرق إلى الحوكمة و الأداء المالي في BNA.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري BNA

يعد البنك الوطني في الجزائر من أحد أهم البنوك التي أنشأت بعد الاستقلال، الذي بقوم بعدة مهام وأنشطة من خلال منح قروض بمختلف أنواعها واستقبال الودائع.[1]

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري.

تغير بنك الوطني الجزائري عن شركة أسهم تم إنشاءه بعد تأميم النظام البنكي الجزائري.

وفي هذا المطلب سوف نتعرف على نشأته وأهم خدماته.

أولا: التعريف بالبنك والنشأة.

بموجب الامر رقم 178 /66 المؤرخ في 1966/06/13تم إ نشاء البنك الوطني الجزائري وهو اول بنك تجاري جزائري ،. حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة من بينها تمويل القطاع الزارعي.[1]

[1]الأمر رقم 66-176 المتضمن احداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد (51) الصادر في 14 جوان 1966.

وفي سنة 1986 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مهمته الأولى والأساسية في التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

وفي سنة 1988 صدر قانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، وكانت له تأثيرات على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري ومنها:

- خروج الحزبية من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وفي سنة 1980 – القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بتغير حذري لنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بعدها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير بالموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى.

يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناص عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور وتسييرها.

- بتاريخ 1995/9/5، اعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتمادة، بعد مداولة مجلس النقد والقرض.

- وفي شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

- وفي شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوكني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

- وفي سنة 2020 إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية[1].

[1] الموقع الالكتروني http : www.bna.dz.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (6): تمثل الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و يمثل بالشكل التالي :



المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz/art

كما هو موضح في الشكل أعلاه والذي يبين الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري واهو شكل هرمي رأسه هو المديرية العامة والتي تضم كل من الأمانة العامة و مفتشية الرقابة العامة و المفتشية العامة

ومديرية التدقيق الداخلي ومديريتا تسيير الأخطار والمطابقة، تضم هذه المديريات سبعة أقسام إدارية كل قسم منها يضم عددا من الهياكل الفرعية، هذه الأقسام الإدارية هي[1] :

1 – القسم الدولي والذي يضم :

– مديرية التحركات المالية(DMFE)

– مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية (DRICE) .

– بالإضافة إلى مديرية العمليات المستندية(DOD) .

2 – **قسم الاستغلال والعمل التجاري والذي يضم:**

مديرية تأطير الشبكات(DER)

مديرية التسويق والاتصال(DMC)

مديرية وسائل الدفع والنقد (DIPM)

3 – قسم أجهزة الاتصال: والذي يضم بدوره ثلاثة مديريات فرعية هي :

- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.(DOER)
- مديرية التكنولوجيات والهندسة (DTA)
- مديرية الإنتاج والخدمات.DPS)

4– قسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات ويضم :

[1]– مسيلي الحسين ، راجعي حمزة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري ، ص34،35 .

-مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض .(DSERC)

-مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (DEJC)

- مديرية تحميل الضمانات (DRG)

5- قسم الالتزامات : ويضم

- مديرية المؤسسات الكبرى (DGE)
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(DPME)
- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة(DCPS)

6- قسم المالية : ويضم

- مديرية المحاسبة (DC)
- مديرية تنظيم المناهج والاجراءات (DOMP)
- مديرية مراقبة التسيير (DCPS)
- مديرية السوق المالي. (DMF)

7 - قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية ويضم

- مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية .(DPRS)
- مديرية الوسائل العامة (DMG)
- مديرية المحافظة على التراث (DPP)
- مديرية التكوين(DF)
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية(CGOS)

في قاعدة الهرم نجد شبكة الاستغلال والتي تضم 17 مديرية جهوية للاستغلال، والتي تشرف بشورها على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني

المطلب الثالث: اهم الخدمات التي يقدمها البنك

يقدم البنك الوطني الجزائري عدة خدمات ومميزات مالية تجراية ومصرفية هامة ومتكاملة في العديد من القطاعات والمجالات

من بين الخدمات والنشاطات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري ما يلي:[1]

1- صيغ التمويل: تتمثل في الآتي:

1-1- القروض الاستهلاكية والقروض العقارية.

1-2- القروض المقدمة من طرف الدولة والمتمثلة في[1]:

- القرض المصغر (ANGEM): يُمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول و/ أو لديهم مدخول غير منتظم، وهو مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل؛

تنظيم قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 -19 سنة، والحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع؛

[1] قادري إيمان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الذكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، دور الحوكمة في تحسين أداء البنك الوطني الجزائري .

- قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهو موجه أساسا لشراء تجهيزات جديدة أو مجددة وبالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

1-3- قروض طويلة المدى: هي قروض تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات، والقروض متوسطة المدى تتراوح مدتها من 02 إلى 07 سنوات، مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط المُمارس تتراوح مدتها من سنة إلى 03 سنوات.

1-4- القرض الإيجاري: بتأجير العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية، مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد.

1-5- قروض بإمضاءات: يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا، من خلال الضمان الاحتياطي أو الكفالة؛

1-6- قروض الصندوق قصيرة المدى: متوفرة في عدة صيغ وهي تسهيلات الصندوق، خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف والتسبيق على الصفقات؛

1-7- القروض الموجهة لفئة الأطباء: هي قروض موجهة لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (إنشاء جديد)، أو توسيع عيادة موجودة أصلا، وهو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى.

2- التوفير والادخار:

- الإيداع لأجل؛
- الإيداع الحر: من خلال دفتر التوفير الخاص بالبنك الوطني الجزائري.

3- التجارة الخارجية:

يتكفل البنك الوطني الجزائري بعمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك بشبكته الواسعة، فروعه وشركائه في كل من الجزائر والخارج، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكيين الأجانب. إضافة إلى ما سبق، هناك خدمات عن بعد كالخدمات الالكترونية والخدمات عن طريق الهاتف، وتبادل المعطيات المرقمنة وخدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت، وكذلك تقديم الخدمات الائتمانية عن طريق الدفع الالكتروني والبطاقة البنكية الدولية، كما وتمتد خدمات البنك الوطني الجزائري إلى التأمين البنكي كالتأمين على الأشخاص والممتلكات.[1]

المبحث الثاني: الحوكمة في BNA و تحليل مؤشرات الأداء المالي .

ان الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام التي تقوم عليه العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية وهذا يؤدي ويترتب عليه تحسين الأداء المصرفي والنجاح في تحقيق أهداف البنك .

[1] نفس المرجع السابق.

المطلب الأول: واقع الحوكمة في البنوك التجارية

رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ نشأتها الا انها مزالت تعاني من جملة النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها مما يقتضي ضرورة تبني مبادئ الحوكمة والعمل بها من اجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية و تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

فالحوكمة بشكل عام قضية لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر وحتى هذا المصطلح لم يلق الانتشار الواسع بين المسؤلين وأجهزة الاعلام ولكن وبعد الحاح الهيئات الدولية وعلى راسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، او على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد وضعف مناخ الاستثمار وحتى ان كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية.

وفيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية فانها مزالت لم ترقى الى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية

وتتمثل اهم الدلالات في العناصر التالية :

– أصبح تعين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية , بالإضافة الى ابرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من اجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة .

– تمكين الجهاز المصرفي من اليات التحكم الخارجي و التي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية .اي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية واعطاءها صلاحيات واسعة

لمراقبة أنشطة البنوك ، وتجلى ذلك من خلال الامر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26. المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض ، الذي الزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية وانشاء لجان خاصة لإدارة المخاطر ونشير هنا ان البنوك الجزائرية من برامج الدعم وعصرنة النظام المالي الذي اقره الاتحاد الأوروبي من اجل مساعدة البنوك على اجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد سليمة تتوافق مع معايير المحاسبية الدولية ووضع مخطط مراقبة التسير .

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس الإدارة وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة و الوصاية باعتبار ان الدولة هي المالكة الوحيد لراس مال البنوك العمومية .

على الرغم من هذه الدلالات المشار اليها فاننا نسجل بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تجسيد الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية والتي تظهر من خلال :

- ضعف الشفافية والافصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية

- عدم الاتزام بنشر البيانات المحاسبية والميزانيات لهذه البنوك

- عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتاخر الملاحظ في اعداد التقارير النشاطات السنوية

- عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية ، كما ينص على ذلك قانون النقد والقرض سواء قانون 90 – 10 او الامر رقم 03-11 وعدم تفيل الية مركزية للمخاطر .

- عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك التجارية

- عدم تفعيل العمل بمركزية الميزانيات .

المطلب الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات الربحية و مؤشر توظيف الأموال

أولا : التحليل باستخدام مؤشر الربحية

الجدول (1) : مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري في الفترة 2019-2021

	السنوات	2019	2020	2021
الأرباح	العائد على الأصول	0,54 %	0,66 %	1,04 %
الأصول	ROA			
الأرباح	العائد على حقوق الملكية	7,57 %	7,94 %	6,52 %
حقوق الملكية				

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام القوائم المالية (2015-2017)

يوضح الجدول قدرة البنك BNA على تحقيق معدلات إيجابية في العائد على الأصول وصلت قيمتها إلى 1,04 % سنة 2021، وهذا دلالة على استخدامه الأمثل للأصول المتاحة لديه، واستغلال مصادر التمويل المتوفرة، وهذا ما يجعل العائد على الأصول مستقر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد حقق بنك BNA نسبا معتبرة وصلت قيمتها إلى 7,94 % سنة 2020.

وعليه يمكن القول أن البنك يملك قدرة كبيرة على توليد الأرباح خصوصا من أمواله الخاصة، كما تبين مؤشرات الربحية كفاءة البنك في إدارة استخداماته وموارده بالقدر الكافي.

ثانيا : التحليل باستخدام مؤشرات توظيف الأموال

الجدول (2) : مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2019-2021)

السنوات	2019	2020	2021
القروض للعملاء	79,22 %	84,88 %	52,20 %
الودائع			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام القوائم المالية (2019-2021)

يتضح من خلال الجدول تحقيق بنك BNA لمعدلات توظيف أموال مرتفعة خاصة سنتي 2019 و2020 وصلت إلى 84,88 % سنة 2020 لتتراجع إلى 52,20 % سنة 2021، وهذا ما يبين قدرة البنك على التوظيف في شكل كفء أكثر من اعتماده على أي موارد أخرى، وعلى الرغم من التراجع المفاجئ سنة 2021 إلا أنه يمكن القول أن للبنك هامش توظيف جيد يجعله يحقق عوائد مختلفة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشر كفاية رأس المال

اولا : التحليل باستخدام مؤشر كفاية رأس المال

الجدول (3): مؤشرات كيفاية رأس المال في الفترة (2019-2021).

السنوات	2019	2020	2021
حقوق الملكية / الأصول الخطرة	10,73 %	10,35 %	14,24 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستناد الى ارقام القوائم المالية (2019-2021)

يتضح من خلال الجدول قدرة بنك BNA على مواكبة المعايير المصرفية المتعلقة بكفاية رأس مال البنك خاصة لبازل 2 و 10,5 % بالنسبة لبازل 3 ومن الملاحظ أن هذه النسبة قد حققت أكثر من النسبة العالمية حيث وصلت إلى 14,24 % سنة 2021، وهذا دليل على قدرة أكبر للبنك لامتصاص من الخسائر المنجزة عن أهم العمليات البنكية مثل الائتمان والاستثمار، كما تدل على قدرة بنك BNA على رد الودائع من أمواله المملوكة دون التعرض لالتزاماته قبل تلك الخسائر الناشئة من الودائع.

ثانيا : التحليل باستخدام مؤشر السيولة

الجدول رقم (4) مؤشرات السيولة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2019 – 2021)

السنوات	2019	2020	2021
نسبة السيولة النقدية	16,71 %	8,18 %	12,03 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستناد الى ارقام القوائم المالية (2019-2021)

نلاحظ من الجدول وجود عدم استقرار نسبي في مستوى السيولة خلال فترة الدراسة (2019-2021)، حيث كانت النسبة مرتفعة ومقبولة نسبة 16,71 %، في حين انخفضت سنة 2020 إلى 8,18 %، تعتبر نسب السيولة المحققة مقبولة للبنك لتجنب مخاطر السيولة، وجعله أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

ونستطيع القول أن بنك BNA يحقق استقرار نسبي في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع، مما قد يجعل البنك لا يعاني أي عجز من حيث تلبية احتياجات الزبائن وطلبات المودعين، ومن ثم لديه قدرة على مواجهة سحوبات مودعيه، وبالتالي كسب ثقة متعامليه والأمان لعملياته.

خلاصة الفصل :

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبر مرهونا بمدى فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي للدولة.

من خلال هذا الفصل بعدما قمنا بتقييم البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر أول بنك تجاري بعد الاستقلال، وتعرفنا على هيكله التنظيمي وعلى أهم الخدمات التي يقدمها .

وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى واقع الحوكمة ف البنوك الجزائرية رغم الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي إلى انها لازالت تعاني من نواقص وسلبيات و كمطلب ثاني تم تقييم أداء البنك الوطني

باستخدام أدوات التحليل ومؤشرات المتمثلة في المؤشرات الربحية ومؤشرات توظيف الأموال ومؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة في الفترة (2019-2021)

خاتمة

خاتمة :

تطرقت الدراسة إلى الحوكمة البنكية و اثرهاعلى الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل المؤشرات أداء البنك الوطني الجزائري BNA للفترة (2021/2019) وذلك من خلال ثلاثة فصول تضمنت الإطار النظري للبنوك التجارية والحوكمة المصرفية ، مؤشرات قياس الأداء المالي والحوكمة في البنك الوطني الجزائري

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– تمثلت الحوكمة الآلية التي على أساسها إدارة العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في البنوك التجارية، حيث تعبر الحوكمة أداة رئيسية هادفة إلى التنظيم الجيد لأنشطة البنوك البنوك والتحكم في المخاطر التي تواجه عمل هذه البنوك، وبالتالي تحسين الأداء البنوك التجارية الجزائرية.

– اعتماد تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية يؤدي إلى تعزيز ثقة المتعاملين في البنك، وهو ما يؤدي إلى تحسين أدائها .

– أظهرت الدراسة تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية

تساهم الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية وخاصة في بنك BNA حيث أظهرت مؤشرات الأداء المالي لبنك BNA معدلات جيدة، خاصة ما تعلق بمؤشرات الملائمة المصرفية والذي بتطابق مع المعايير العالمية .

الاقتراحات :

من خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التي

– تعزيز دور إطارات البنك و إدارة المخاطر من خلال عمل برامج تكوينية في هذا المجال.

– إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك

– العمل على نشر لوعي بمبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لجزائرية وخاصة بنك BNA باعتبارها عنصر مهم لإدارة المخاطر بالبنوك وتحسين الأداء .

– تعزيز إجراءات الرقابة بالنسبة للبنوك كونها أدوات إنذار مبكر بالمخاطر المالية .

– على البنك الجزائري أن يشجع البنوك التجارية على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية . وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبنك .

أفاق الدراسة :

– يسمح موضوع بحثنا باستكماله بمواضيع و دراسات مستقبلية ، يمكن التطرق للمواضيع.

- الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل مقررات لجنة بازل.

- حوكمة البنوك الإسلامية و أثرها على الأداء المالي

- الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك الجزائرية .

- الحوكمة و دورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك .

قائمة المراجع

1. أحمد حشيش عادل، "اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، كلية الاقتصاد، 1996، ط3،.
2. أحمد عبد المنعم محمد شفيق، "مدخل في إدارة البنوك"، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، جامعة بنها، 2007-2008.
3. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر، الطبعة2، . 1999.
4. الأمر رقم 66-176 المتضمن احداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد (51) الصادر في 14 جوان 1966.
5. إنجي ظاهر عبد الله عرفة الشيخ تقييم دور البنوك التجارية في عمليات الإصلاح المصرفي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ر، ع2، 2011 (6324).
6. إنجي ظاهر عبد الله عرفة الشيخ تقييم دور البنوك التجارية في عمليات الإصلاح المصرفي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ر، ع2، 2011 (6324)
7. بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصاد، 1997.
8. بن عبد الرحمان أيمن ، الرقابة المصرفية في الجزائر ، دراسة حالة من خلال مقررات بازل 1 و 2 ، مذكرة استكمال شهادة جامعة الجزائر ، 2010 .
9. بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، فرع . استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
10. حاكم محسن محمد ، " حكومة البنوك و أثرها في الاداء و المخاطرة " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،ط2013 .
11. حاكم محسن محمد ، " حكومة البنوك و أثرها في الاداء و المخاطرة " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،ط2013.

12. حسين الصديق، تقويم الآداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 31 ، العدد 0، سوريا، 3003.
13. حميد عبيد عبد وحيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصاريف الإسلامية الأردنية في سوق عمان المالي للمدة (1990–2008)، جامعة كربلاء/قسم العلوم المالية والمصرفية.
14. خالد أمين عبد الله "العمليات البنكية الطرق المحاسبية الجديدة " ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000.
15. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الإسكندرية، مصر، دار وائل للنشر، 2000، ط2.
16. رشاد العصار رياض الحلبي ، " النقود و البنوك " ط1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000.
17. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .
18. ساسي نور الدين ، مجلة اضافات اقتصادية "واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية ، المجلد 05 ، العدد 02 .
19. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2009.
20. سامي خليل " النقود و البنوك " شركة كاظم للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1982
21. سليمان بوذياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
22. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
23. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية :واقع وآفاق، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص383.

24. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية :واقع وآفاق،جامعة الشلف، ديسمبر، 2004.

25. صباح عبد الرحيم، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون الجزائر، ع 15، 2016.

26. صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط 4، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

27. عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، الجزائر، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2000.

28. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،

29. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، نوفمبر 2001.

30. عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، بحث أعد لنيل درجة ماجستير في إدارةالأعمال، جامعة تشرين، سوريا، ص86.

31. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان–، .. الطبعة الأولى، 1999 ،

32. علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني مشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار النشر والتوزيع، الطبعة 9، عمان، 2011.

33. علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارةوالاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007.

34. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واست ا رتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

35. فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد الراذرة، البنوك مدخل كي إستراتيجي معاصر، عمان، – 2000.
36. فلان حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
37. قادري إيمان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الذكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، دور الحوكمة في تحسين أداء البنك الوطني الجزائري .
38. قانون النقد والقرض، 90-10.
39. لبنى هاشم نعمان، معايير تقييم الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة . بغداد، المجلد 97 ، الإصدار 69 ، سنة 4499 .
40. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق الذكر.
41. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق الذكر.
42. محمد السيد الناوي ، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية ، عرض ةتحليل واتجاهات للتطوير ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2003
43. محمد أمين كماسي، عبد الغني دادت، الأداء المالي من حيث المحاكاة المالية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8-9 مارس 2005.
44. محمد شريف إيمان، "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي، البويدرة، دفعة: 2008-2009.
45. محمد محمود الخطيب ، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى ، دار . الحامد ، عمان، 1431 ه ، 2010 م .

46. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

47. محمد ناجي حسن خليفة (2005) ، " الاشراف و الحوكمة في البنوك " ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار الشركات ، القاهرة ،مصر ، 24-26 سبتمبر .

48. محمود جلال أحمد، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزماتية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي، السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009

49. مسيلي الحسين ، راجعي حمزة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري ، ص34،35 .

50. مشرف نادي البنوك والشركات المالية – Nizar – مفهوم البنك التجاري وأعماله وأقسامه، www.aleppoeconomic.com. 02/01/2011 ,

51. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

52. نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2009، ص55.

53. نوال بدر الدين، رؤوف عبد الله، القروض البنكية، (شهادة ليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003.

54. نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية- دراسة تقييميه تحليلية للفترة **2003-2015** مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 61 المجلد 11 جامعة العربي التبسي الجزائر،2016.

55. وليد حميد رشيد الأميري، تقييم و تطوير نظام تقويم أداء العاملين، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، – 2009 ، بغداد.

56. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009.

57. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

1. Rose, peters, **commercial bank management**, Irwin, mc–Graw hill, 1999
2. Macnemamim, jim, **financial management**, th bath press, 1999,
3. الموقع الالكتروني http : www.bna.dz.

الملاحق

الملحق رقم (01) : ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2019.

6.1. Bilan

(En milliers de DA)

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

الملحق رقم (02) : جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019

6.3. Comptes de Résultat

INTITULE	2019	2018
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

الملحق رقم (03) : ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2020.

BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الملحق رقم 04: جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري 2020

Compte de Résultat

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

الملحق رقم (05) : ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2021

Bilan

ACTIF (U: KDA)	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1510 752 060	14 043 820
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	66 935 395	47 818 018
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

PASSIF (U: KDA)	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	**2 022 287 511**	**1 901 513 860**
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	132 959 651	109 956 773
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

Hors Bilan

ENGAGEMENTS (U: KDA)	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	**652 357 532**	**899 978 068**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**876 604 584**	**865 287 321**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

الملحق رقم (06) : البنك الوطني الجزائري لسنة 2021.

Compte de resultats

INTITULE (U: KDA)	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	- 55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	- 56 268	- 26 690
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 617 409**	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	- 22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 294 660**	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**